جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسـلـة قضايـا التخطيـط والتنميـة

تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخداماتها فى مصر

رقـم (303)- يوليو 2019

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (303)
(سلسلة علمية محكمه)

تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخداماتها في مصر

يوليو 2019

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.
"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز البحث

يهدف البحث إلى تطوير المعرفة في مجال تحليل المدخلات والمخرجات من الناحية النظرية والتطبيقات العملية وأهم التطورات الحديثة في هذا المجال، وذلك بهدف الاستفادة منها فى تطوير تركيب واستخدام جداول المدخلات والمخرجات فى مصر. ويتناول الفصل الأول من البحث الإطار النظري والتطور التاريخي لجداول المدخلات والمخرجات وبعض الجوانب الفنية المرتبطة بمتطلبات تركيب الجداول والأسعار والتكاليف، والإمكانيات التحليلية التي تتيحها هذه الجداول، كما يستعرض هذا الفصل بعض التجارب الدولية فى مجال تركيب جداول المدخلات والمخرجات.

ويهدف البحث أيضاً إلى توثيق التجربة المصرية فى مجال تركيب واستخدام المدخلات والمخرجات وسد الفجوة الحالية، حيث لا توجد حتى الآن أي دراسة تتضمن هذا التوثيق، وذلك لإتاحة المجال للباحثين لتقييم التجربة بغرض تطويرها وتعظيم الاستفادة من الإمكانيات التحليلية لجداول المدخلات والمخرجات. ويتناول الفصل الثاني عرض لتطور التجربة المصرية منذ الخمسينات من القرن الماضي، وآليات استخدام جداول العرض والاستخدام فى اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات، كما يتضمن تحليلاً لبعض المؤشرات باستخدام أحدث جدول منشور لعام 2015/2014.

كما يقدم البحث مساهمة علمية تتمثل في تقدير جدول محدث للمدخلات والمخرجات فى مصر لعام 2017/2016، حيث يتضمن الفصل الثالث منهجية تحديث جدول المدخلات والمخرجات لعام 2017/2016 والتي تعتمد على استخدام البيانات الحديثة المنشورة للحسابات القومية وبعض البيانات الأخرى، وذلك لتحديث جدول عام 2015/2014 وبتقسيم قطاعي مختلف. كما يتضمن استخدام كل من النموذج المفتوح والنموذج المغلق لحساب بعض المؤشرات التحليلية من جدول 2017/2016 مع التركيز على المضاعفات والتي تعكس العلاقات المباشرة وغير المباشرة في سياق العلاقات التشابكية بين قطاعات الاقتصاد القومي. كما يستعرض هذا الفصل أهم المشكلات والتحديات التي تواجه تركيب جداول المدخلات والمخرجات وفقاً للتطورات الحديثة ومقترحات مواجهة هذه المشكلات.

الكلمات الدالة:

جداول المدخلات والمخرجات – التشابكات القطاعية – الحسابات القومية – نماذج المدخلات والمخرجات.

فريق الدراسة

أعضاء الهيئة العلمية:

أ.م.د.حجازي عبد الحميد الجزار (الباحث الرئيسى)

أ.د. سهير ابوالعينين

أعضاء الهيئة العلمية من داخل المعهد:

أ. أحمد ناصر(مدرس مساعد- مركز الاساليب التخطيطية)

أعضاء الهيئة العلمية من خارج المعهد:

أ. اماني عبدالخالق (مستشار وزيرة التخطيط للحسابات القومية)

د. نجلاء السوداني (جهاز المركزي لتعبئة العامة والاحصاء)

د. أماني شاهين (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة بني سويف)

أ. أحمد فتحي (جهاز المركزي لتعبئة العامة والاحصاء) سابقاً

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	1-3
الفصل الأول **الإطار النظري والتطور التاريخي لجداول المدخلات والمخرجات**	4
أولاً: نشأة وتطور جداول المدخلات والمخرجات في الأدبيات الاقتصادية	4
ثانياً: متطلبات تركيب جداول المدخلات والمخرجات	5
ثالثاً: الأسعار والتكاليف في جداول المدخلات والمخرجات	9
رابعاً: بعض التجارب الدولية في مجال تركيب جداول المدخلات والمخرجات. (اليابان، الولايات المتحدة الأمريكة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) 1- التجربة اليابانية 2- تجربة الولايات المتحدة الأمريكة 3- تجربة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	12 12 17 18
خامسا: الإمكانيات التحليلية لجداول المدخلات والمخرجات	24
سادسا: التحديات التي تواجه إعداد جداول المدخلات والمخرجات	27
خلاصة الفصل الأول وأهم النتائج	28
الفصل الثاني **التجربة المصرية في تركيب جداول المدخلات والمخرجات**	31
أولاً : تمهيد	31
ثانياً : محاولات تركيب جداول المدخلات والمخرجات في مصر	32
ثالثاً : اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات من جداول العرض والاستخدام	41
رابعا : مصفوفة المعاملات الفنية والمصفوفة المركبة	44
خامسا: تحليل جداول المدخلات والمخرجات لجمهورية مصر العربية لعام 2015/2014	45
خلاصة الفصل الثاني وأهم النتائج	57
الفصل الثالث **إعداد وتحديث جداول المدخلات والمخرجات لعام 2017/2016**	62

أولاً: منهجية تركيب جداول المدخلات والمخرجات لعام 2015/2014 وأهم المشاكل والتحديات المصاحبة لها	62
ثانياً: تحديث جداول المدخلات والمخرجات لعام 2017/2016، وأهم مشاكل وتحديات التحديث	77
ثالثا: جداول المدخلات والمخرجات لعام 2017/2016 والعلاقات التشابكية بين الأنشطة الاقتصادية مقارنة بجدول 2015/2014	92
خلاصة الفصل الثالث وأهم النتائج	103
ملخص البحث وأهم النتائج	104
قائمة مراجع البحث	110
ملاحق البحث: 1- قائمة المصطلحات 2- جدول المدخلات والمخرجات لعام 2017/2016	118 119

قائمة جداول البحث

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	الجداول التفصيلية التي تم تركيبها	16
(1-2)	مقارنة بين الجدولين الفعليين اللذين قام الجهاز بإعدادهما	35
(2-2)	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد المصري لعام 2015/2014	45
(3-2)	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في إجمالي تعويضات العاملين عام 2015/2014	46
(4-2)	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في إجمالي مخرجات الاقتصاد المصري لعام 2015/2014	48
(5-2)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	49
(6-2)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة التعدين واستغلال المحاجر	50
(7-2)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة الصناعات التحويلية	51
(8-2)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	52
(9-2)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة إمدادات المياه وأنشطة الصرف وإدارة النفايات ومعالجتها	53

(2-10)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة التشييد والبناء	54
(2-11)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	54
(2-12)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة النقل والتخزين	55
(2-13)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة الغذاء والإقامة	55
(2-14)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة المعلومات والاتصالات	56
(2-15)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة الوساطة المالية والتأمين	57
(2-16)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة العقارات والتأجير	58
(2-17)	هيكل استخدام كافة القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	58
(2-18)	هيكل استخدام القطاعات الاقتصادية من إجمالي مخرجات أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	59
(3-1)	تقديرات الإنتاج موزعة على الأنشطة الاقتصادية لعام 2016/ 2017	78
(3-2)	تقديرات الإنتاج موزعة على الأنشطة الاقتصادية التفصيلية بجداول المدخلات والمخرجات	79
(3-3)	تقديرات المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري موزعة على الأنشطة الاقتصادية لعام 2017/2016	81
(3-4)	تقديرات المتغيرات الكلية موزعة على الأنشطة الاقتصادية بالألف جنيه لعام 2016/ 2017	83
(3-5)	تقديرات مكونات الطلب موزعة على الأنشطة الاقتصادية التفصيلية بالمليون جنيه لعام 2016/ 2017	85
(3-6)	الربط بين الأنشطة التفصيلية والفئات الجدولية في جداول المدخلات والمخرجات	87
(3-7)	الموارد والاستخدامات لعام 2016/ 2017 بالمليون جنيه	90
(3-8)	تقدير الطلب النهائي	91
(3-9)	أداء القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في إجمالي الإنتاج والقيمة المضافة	94
(3-10)	إجمالي الطلب لعام 2017/2016	97

(3-11)	بعض المؤشرات التحليلية لهيكل الاقتصاد المصري في 2017/2016	100

قائمة جداول الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	قائمة المصطلحات	118
2	جداول المدخلات والمخرجات لعام 2017/2016	119

مقدمة

تمثل نماذج المدخلات والمخرجات أحد أهم النماذج الاقتصادية المستخدمة في الجانب النظري والتطبيقي في المجال الاقتصادي. ويعد نموذج Francois Quesnay أول نموذج للمدخلات والمخرجات حيث تم فيه عرض نظام مبسط مبني علي تقسيم المجتمع إلي ثلاث طبقات اجتماعية وبين كيف يتم دوران السلع من طبقة لأخري. ثم جاء كارل ماركس ليضع نظاما للإنتاج يتضمن ثلاث قطاعات هي، قطاع وسائل الإنتاج، وقطاع السلع الوسيطة، والسلع الكمالية.

ثم جاء "ليون والراس" ليدفع بهذا العمل إلي الأمام من خلال تطوير ما سمي "بمعاملات الإنتاج" حيث مهد الطريق لظهور نموذج "ليونتيف" للمدخلات والمخرجات والذي عمل من خلاله علي بناء هيكل الاقتصاد الأمريكي في الفترة من عام 1919 وحتي عام 1929 علي أساس فرضية "والراس" للمعاملات الفنية الثابتة. وتساعد الجداول الثنائية "العرض والاستخدام" ونموذج المدخلات والمخرجات المخططين وصناع القرار الاقتصادي على الوصول إلى الاتساق في تخصيص الموارد على القطاعات الاقتصادية المتعددة. كما يمثلان إطاراً كاملاً للموارد والاستخدامات ضمن إطار نظام الحسابات القومية.

وتنقسم نماذج المدخلات والمخرجات إلى نوعين هما، النماذج الساكنة "Static"، والنماذج الديناميكية "Dynamic". ويهدف نموذج المدخلات والمخرجات الساكن إلى تحديد العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية خلال فترة معينة، وذلك بناءً على عدد من الافتراضات من أهمها، افتراض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج وأن الأسعار يتم تحديدها بواسطة السوق وهى تساوى متوسط التكلفة، وأن الطلب يساوى العرض، وأن الاقتصاد سيكون في مرحلة التوازن في الأجل الطويل. بينما يهدف نموذج المدخلات والمخرجات الديناميكي إلى تحديد العلاقات المتبادلة خلال عدة فترات زمنية، أي أن هذا النموذج يتضمن عنصر الوقت كما يتضمن معاملة النشاط الاستثماري كأحد المتغيرات الداخلة في النموذج.

1- أهمية البحث ومشكلته:

إن جداول المدخلات والمخرجات التخطيطية، والنماذج المبنية على أساسها، أو على أساس مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي يمثل فيها جدول المدخلات/المخرجات الركن الأساسي، تتزايد امكانياتها التحليلية والتخطيطية لتشمل مجالات تتسع مع الزمن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الاستخدام التقليدي في مجالات التنبؤ والتخطيط و تقييم المشروعات من المنظور الاقتصادي الكلي.
- الاستخدام في تقييم التفاعلات مع العالم الخارجي وبصفة خاصة في تقييم اتفاقات الشراكة والتكامل الإقليمي، ويزداد هذا الدور التحليلي إذا طورت نماذج المدخلات والمخرجات على

أساس إقليمي، ونماذج التشابك بين الأقاليم، والتي اتسع نظام الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ لها حيث تضمن الحسابات الإقليمية.

- الاستخدامات التحليلية على المستوى (الكلي): التحليل الهيكلي والقطاعي لبيان درجة التكامل بين الأنشطة والقطاعات وفي داخل كل منها، والتي تفيد في بناء استراتيجيات وسياسات التعميق الصناعي.
- الاستخدامات في مجال تقييم السياسات الاقتصادية المختلفة وتستند إلى توسيع إطار هذه الجداول إلى جداول للتدفقات القومية، أو الاستناد الي تطوير مصفوفة الحسابات الاجتماعية بأركانها المختلفة، ومن أمثلتها بحث الآثار الاقتصادية الكلية للسياسات الضريبية أو السعرية أو ما شابهها.
- تخصيص الاستخدامات في مجالات تخطيط الاستثمار على أساس جداول ونماذج ديناميكية مغلقة (للمدخلات والمخرجات).
- دراسة جوانب الاستثمار في الأنشطة الرائدة أو المشروعات العملاقة أو ما إليها. ويمكن في إطار البنية الداخلية للشركات متعددة الجنسيات أو دولية النشاط، والتي تسيطر على مجالات إنتاج متعددة أفقيا ورأسيا، الاعتماد على هذه الجداول في ربط مجموعات المعلومات المتفرقة عن الأنشطة المتعددة ودرجة التكامل بينها في إطار صورة كلية متكاملة.
- تساهم نماذج المدخلات والمخرجات في معالجة الكثير من القضايا الهامة في اقتصادات الدول النامية ومن أبرز تلك القضايا: الواردات، وقيود التبادل الخارجي، ومعدلات النمو الأمثل، وتكوين رأس المال البشرى، وكذلك تخطيط التعليم... الخ.

2- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تطوير المعرفة في مجال دراسة المدخلات – المخرجات، وبما يشتمل عليه من التحسينات في البيانات الأساسية، والرؤى النظرية، والتطبيقات، سواء التقليدية أو الجديدة، لتقنيات المدخلات – المخرجات" كما يهدف إلي:

- عرض جداول المدخلات والمخرجات في الأدبيات الاقتصادية وبيان أهم الأفكار الرئيسية والتطورات الحديثة التي طرأت عليها في الآونة الأخيرة حتي يمكن الاستفادة منها في تطوير تركيب واستخدام جداول المدخلات والمخرجات في مصر.
- التوثيق لمراحل تجربة إعداد وتركيب جداول المدخلات والمخرجات للإقتصاد المصري بداية من عام 1955 وحتي عام 2017/2016.

- مناقشة نقاط الضعف والقوة الرئيسية فيها وإمكانية تعديل وتوسيع النموذج الرئيسي والقيود المفروضة عليه في المجال التطبيقي للباحثين والمخططين ومستخدمي النماذج الاقتصادية في عملية التحليل وتقييم السياسات الاقتصادية.
- تحديث جداول المدخلات والمخرجات في مصر.

3- منهجية البحث:

- يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الكمي التحليلي في الجانب التطبيقي، حيث يعرض البحث مفهوم تحليل المدخلات والمخرجات كتقنية أساسية في الاقتصاد الكمي، ثم أتبعه بالتطرق إلى آليات تحليل آثار السحب والدفع لقطاعات الاقتصاد الوطني، وكيفية إبراز دورها في الاقتصاد الوطني من خلال معرفة أهمية كل قطاع وتشابكه مع القطاعات الأخرى.
- والمنهج الوصفي الاستقرائي يعرض لأهم الأفكار الرئيسية والتطورات الحديثة التي طرأت علي جداول المدخلات والمخرجات في الآونة الأخيرة. بالإضافة الي استخدام المنهج الكمي بالاعتماد علي تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي توضح مكامن الضعف والقوة الرئيسية في تلك الأداة وبيان التوقعات المستقبلية لها وتأثير هذه التطورات علي الجوانب الأخرى في المجتمع.

4- النتائج المتوقعة:

- إعداد وتقدير جداول المدخلات والمخرجات المحدثة لعام 2017/2016، بناء علي بيانات الحسابات القومية والبيانات الفعلية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم توفيرها أو إنتاجها في السنوات الأخيرة وبناءً على جداول المدخلات والمخرجات التي تم إعدادها في عام 2015/2014.
- إعداد وتقدير بعض المؤشرات الكلية والقطاعية التي توصف قطاعات الاقتصاد الوطني وتحدد القطاعات أو الأنشطة الرائدة فيه وترشد من توجهات متخذي القرارات الإستثمارية في بناء سياسات خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية في مصر.

الباحث الرئيسي

الفصل الأول

الإطار النظري والتطور التاريخي لجداول المدخلات والمخرجات

أولاً: نشأة وتطور جداول المدخلات والمخرجات في الأدبيات الاقتصادية

اتسع نطاق التحليل الاقتصادي الجزئي باستخدام جداول المدخلات والمخرجات كأساس لتطبيقات هذا النوع من التحليل وبصفة خاصة في المراكز البحثية على المستوى القومي، مما أثرى التحليل الاقتصادي الكلي، ولقد تنامى هذا المنهج بداية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي وذلك بعد أن قام Leontief بتركيب أول جدول للمدخلات والمخرجات للولايات المتحدة الأمريكية، لكل من السنوات 1919 – 1939، وتم نشرها في عام 1941. وكان ذلك بغرض وصف الاقتصاد الأمريكي وما يحتويه من علاقات تشابكية بين مختلف المتعاملين في الداخل وامتداد هذه العلاقات بين الاقتصاد الأم والعالم الخارجي، ونال Leontief جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في عام ١٩٧٣ على هذا العمل[1].

وكان Leontief متأثراً بفكر Quesnay صاحب الجدول الاقتصادي المنشور في عام 1758، والذي يسر عمليات التحليل والتنبؤ، بناءً على العلاقات التبادلية التي وضحها في جدوله، عندما قام بقياس حجم ونوع الصفقات التي تمت في فترة معينة بين مختلف المنتجين والمستهلكين في اقتصاد معين لدراسة التوازن العام[2].

وانتشرت جداول المدخلات والمخرجات واستخداماتها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عديد من الدول، فيما بعد هذا الحدث التاريخي.

ولقد نال Richard Stone جائزة نوبل عام 1984، لمساهمته الأساسية في تطوير الأسس التطبيقية للتحليل الاقتصادي، باستخدام جداول المدخلات والمخرجات، التي تعكس بالتفصيل الخصائص الإنتاجية والتوزيعة في اقتصاد ما، وذلك في نموذج تفصيلي واحد، كما يعكس علاقاته التفصيلية مع العالم الخارجي[3].

---

[1] Leontief, W. (1941). The Structure of American Economy, 1919-1939: An Empirical Application of Equilibrium Analysis. Oxford University Press, N.Y.

[2] Quesnay, F. (1758). Tableau Economique (so-called 'First edition' as reproduced and edited by M. Kuczynski and R. L. Meek. London and New York: MacMillan and Augustus M. Kelley, 1972).

[3] Deaton, A. (1993). "John Richard Nicholas Stone 1913-1991". Proceedings of the British Academy, Vol. (82), pp. 475-492.

كما أوصت هيئة الأمم المتحدة بإدماج جداول المدخلات والمخرجات واستخداماتها وتطبيقاتها العملية وذلك في نظام للحسابات القومية لعام 1968، وكذلك في نظامها المستحدث للحسابات القومية لعام 1993 و 2008 [1]. وذلك لتلبية احتياجات إحصائية مختلفة، باعتبار تلك الجداول إطاراً إحصائياً متكاملاً لتجميع البيانات الأساسية للحسابات القومية وأوجه النقص والقصور في البيانات المتاحة مما يساعد الأجهزة الإحصائية على تدارك ذلك عند إعداد برامجها الإحصائية، كما تعد إطارا لإختبار الاتساق فيما بين تلك البيانات كما تعكس هذه الجداول صورة الهيكل الإنتاجى للاقتصاد القومى خلال فترة معينة كما تحدد هيكل إنتاج واستخدامات السلع والخدمات فى الاقتصاد القومى. إضافة إلي استخدامها في مجال التنبؤ بآثار سياسات معينة خلال فترة من الزمن من خلال بناء نماذج المدخلات والمخرجات.

ثانياً: متطلبات تركيب جداول المدخلات والمخرجات:

تعتبر جداول المدخلات والمخرجات وصفاً إحصائياً للأداء الاقتصادي، وتتعامل هذه الجداول أساساً مع أساليب تحليل التبعية والتشابك بين مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن خلال جداول المدخلات والمخرجات يتم تقسيم الاقتصاد إلى عدد من القطاعات، علماً بأن عدد القطاعات، والسلع، التي يتضمنها الجدول يعتمد على الهدف من التحليل الاقتصادي ورغبة المخطط، من جهة، ومدى توفر البيانات الاحصائية، من جهة أخري.

تعتبر جداول العرض والاستخدام نقطة الانطلاق الأساسية فى بناء جداول المدخلات والمخرجات المتماثلة (أنشطة × أنشطة) وكذلك جداول المدخلات والمخرجات المتماثلة (منتجات × منتجات) وفقاً لأغراض التحليل الاقتصادي. حيث يوضح جدول العرض المصادر الخاصة بعرض المنتجات في الاقتصاد القومي (محلية أو مستوردة). كما يوضح جدول الاستخدام الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الموارد من المنتجات، وكذلك الدخول الأولية المتولدة عن العملية الإنتاجية، وفقاً للأنشطة التي قامت بإنتاج أو استهلاك هذه السلع والخدمات، حيث تصنف الأنشطة حسب دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC.4)[2] وتصنف المنتجات حسب التصنيف المركزي للمنتجات (CPC 1.1)[3].

[1]European Commission, International Monetary Fund, United Nations, Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), and World Bank (2009). System of National Accounts (SNA) 2008. New York.

[2]United Nations (2008). International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC), Rev.4. Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. Statistical Papers, Series M No.4, Rev.4.

[3]United Nations (2002). Central Product Classification (CPC), Version 1.1. Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. Statistical Papers, Series M No.77, Ver.1.1.